

تصد بظاهرهما ظاهر وأما الثاني وهو تكذيبها فإذ الخيارات
بعض الآخر أفراد بان لاحق لها في القصص فلا قصاص
لها ولأما التكذيب القابل والآخر ثم لادخ ثلث الدية
لأن حق المخبرين لما سقط في القصص سقط حق الآخر
لعدم تجزئته وانتقل إلى المال أذ لم يثبت عفوهم لأن أخبار
المخبرين بعفوه لم يصح لأنها مجزئ ان بعفوا وهو انتقاله
حقهما إلى المال وأما الثالث وهو تصديق القائل فقط
فإن لادخ ثلث الدية لما ذكرنا وكذا الكل من المخبرين
بتصديق القائل ان حقهما انتقل إلى المال وأما
الرابع وهو تصديق الآخر فقط وهو استيعاب
والقياس ان لا يكون على القائل شيء لان ما ادعاه
المخبر ان القائل لم يثبت لتكذيبه وما قرره القائل للآخر
ببطل تكذيبه ~~ببطل تصديقه~~ وبالجملة
ان القائل بتكذيبه للمخبرين أو بان أخبارها ثلث الدية لغيره
ان القصص سقطت بدعواها العفو على الآخر
وانقلب نصيب الآخر مالا والآخر لما صدق المخبرين

لأنه ليس بشهادة بخلافها
لأنه ليس بشهادة بخلافها
لأنه ليس بشهادة بخلافها
لأنه ليس بشهادة بخلافها

عبد مشترك بين رجلين احدهما غيب قبيلة عماد فادى
القائل على الحاضر ان الغائب قد عمدا فالحاضر خضم وسقط
الحدود كما ذكرنا فان شهد وليا أو بعفو اخيهما
بطلت وهي اى الشهادة عفو منهما فان صدقها القائل
وحدته فكل منهما ثلث الدية وان كذبتها فادى مني لها
والآخر ثلث الدية وان صدقها الآخر فقط فله الثلث
ذكرة الهدية وفيه نوع نظر لان ان اريد بالشهادة حقيقة
فهي لا يكون دعي والمدعي هو القائل فكيف يكون تكذيب
القائل من اقسام هذه المسئلة وان اريد بالشهادة مجرد
الاخبار لا ليصح الحكم بالبطا ون مطلقا اذ هو مخصوص
بما ذكرنا من الاقسام ما اذ صدقها الآخر و لا يبطل
الاخبار وايضا الاقسام اربعة ولم يذكر الا الثلاثة
فلحق ان يقال فان اخبر وليا أو بعفو اخيهما فهو
عفو للقصص منها فان صدقها القائل والآخر فلا شيء
له ولهما ثلث الدية وان كذبها فادى مني للمخبرين وللجها
ثلث الدية وان صدقها القائل وحدته فكل منهم ثلث الدية
وان صدقها الآخر فقط فله ثلث الدية اما المال وهو
رابع

عبد مشترك بين رجلين احدهما غيب قبيلة عماد فادى
القائل على الحاضر ان الغائب قد عمدا فالحاضر خضم وسقط
الحدود كما ذكرنا فان شهد وليا أو بعفو اخيهما
بطلت وهي اى الشهادة عفو منهما فان صدقها القائل
وحدته فكل منهما ثلث الدية وان كذبتها فادى مني لها
والآخر ثلث الدية وان صدقها الآخر فقط فله الثلث
ذكرة الهدية وفيه نوع نظر لان ان اريد بالشهادة حقيقة
فهي لا يكون دعي والمدعي هو القائل فكيف يكون تكذيب
القائل من اقسام هذه المسئلة وان اريد بالشهادة مجرد
الاخبار لا ليصح الحكم بالبطا ون مطلقا اذ هو مخصوص
بما ذكرنا من الاقسام ما اذ صدقها الآخر و لا يبطل
الاخبار وايضا الاقسام اربعة ولم يذكر الا الثلاثة
فلحق ان يقال فان اخبر وليا أو بعفو اخيهما فهو
عفو للقصص منها فان صدقها القائل والآخر فلا شيء
له ولهما ثلث الدية وان كذبها فادى مني للمخبرين وللجها
ثلث الدية وان صدقها القائل وحدته فكل منهم ثلث الدية
وان صدقها الآخر فقط فله ثلث الدية اما المال وهو
رابع

Copyright © King Fahd University